د. علي العبيدي يلقي كلمته

الحضور أثناء السلام الوطني

د. أحمد الأثري متحدثا (تصوير: محمود عبيد)

خلال افتتاح مؤتمر «التعليم الفني والتدريب المهني» الأول برعاية ولي العهد

العبيدي: تنمية العقول المبدعة ضرورة لتحقيق نهضة الأوطان

التكنولوجيا الحديثة ساهمت كثيرا في إثبات أن التعليم الفني هو العمود الفقري للتنمية

العبيدي وقيادات التطبيقي في جولة داخل المعرض المصاحب

جانب من التفاعل الجماهير والنقاشات خلال الفعاليات

الفعاليات باكورة مبارکة نحو إنشاء تجانس وترابط علمي ومهني بين جميع الأطراف

«كونا»: شمل سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد مؤتمر التعليم الفني والتدريب المهني الاول الذي تنظمه الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب تحت شعار تحديات الحاضر وافاق المستقبل، وقد اناب سموه وزير الصحة د.علي العبيدي ، وحضر الحفل مدير عام الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب د.احمد الاثري ونواب المدير وجمع كبير من عمداء الكليات ومدراء المعاهد والأكاديميين ، واخصائيين من دول مجلس التعاون الخليجي إضافة الى وفود اكاديمية من دول أجنبية .

وافتتح المؤتمر وزير الصحة د.علي العبيد الذي عبر عن سعادته وترحيبه بضيوف الكويت وممثلي وزارات ومؤسسات الدولة المختلفة المشاركين في انطلاقة مؤتمر التعليم الفني والتدريب المهني الأول والذي تفضل سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد برعايته الكريمة ويعد دافعا فكريا وفعليا نحو تحديات الحاضر وآفاق المستقبل.

وأضاف أن تقدم ونهضة البلدان ركيزتها الأساسية هي تنمية العقل البشري وتسخيره لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فعندما يكون هناك دعم واهتمام في إنشاء عقول مبدعة فعالة منجزة لأهداف ورسالات تضعها الحكومات الراغبة في التطوير ما يدفع في اتجاه نمو متصاعد في الاقتصاد والاستثمار الوطني، والكويت من الدول السباقة في دعم عملية التعليم والتدريب إيمانا من قيادتها الحكيمة أن لا تقدم ولا نهضة للمجتمع إلا بوجود قاعدة أساسية تركز على تنمية الذات والإيمان بأهمية العمل الفني والتدريب المهني.

وأشار إلى أن التعليم بكافة مراحله مرتبط ارتباطا وثيقا في خلق أجيال قادرة ومؤهلة على النهوض بكافة مجالات الحياة العلمية والعملية علاوة على ذلك فإن التكنولوجيا الحديثة ساهمت كثيرا في إثبات أن التعليم الفني والتدريب المهني هو العمود الفقري للتنمية والجودة الاقتصادية والصناعية والاجتماعية؛ حيث أصبح العمل يعتمد عليها اعتمادا شبه كليا وينظر لها كجزء أساسي مكمل للحياة ووسيلة رئيسية لتحسين مستويات العيش في المجتمعات.

وقال إن المؤتمر يعتبر باكورة مباركة نحو إنشاء تجانس وترابط علمي ومهني بين كافة الأطراف و دليل على الإيمان بأهمية إعطاء الدور الكبير لهذا النوع من التعليم في الاعتماد عليه لتحقيق التنمية والجودة المطلوب لافتا إلى أن ماسيتم طرحه في المؤتمر من أبحاث ودراسات وعرض خبرات لمشاريع فنية مهنية ناجحة هو خطوة جادة وهامة في إعطاء هذا النوع من التعليم حيز أكبر في تحقيق خطة التنمية الاستراتيجية للدولة .

وأكد أهمية أن يساهم هذا التعليم في بناء الإنسان وتنمية إبداعاته وصقل مهاراته ليكون مساهم في بناء مشاريع نهضة جديدة وبشراكة وتعاون محلي وإقليمي وعالمي، آملا أن يجني المؤتمر ثمار النجاح والخير للتعليم والتدريب ويضيء سراج الأمل بغد أفضل بعقول بشرية مبدعة ومبتكرة لعلوم فنية تخدم احتياجات البلاد كافة وان يكون انطلاقة أسياسة فعالة نحو تحقيق أعلى معدلات النمو المطلوبة لمشاريع الإستثمار المتوسطة والصغيرة والاستفادة من تبادل الخبرات لصنع مستقبل رائد وواعد بايدي شباب مؤهل تأهيلا علميا صحيحا لتحقيق التنمية الشاملة.

وفي كلمة له رحب مدير عام الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب دكتور أحمد الأثري بالحضور في هذه الفعالية التعليمية المهمة مؤتمر التعليم الفني والتدريب المهني الأول والذي تنطلق أعماله من قلب الكويت متمنيا أن يخرج المؤتمر بما فيه الخير والصلاح لأمتنا العربية جمعاء.

وأشار إلى أن المؤتمر فرصة لتبادل الخبرات خاصة أن حضوره من قطاعات الدولة المختلفة والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب الذين أولوا الحرص والاهتمام في المشاركة بهذه الفعالية إيمانا منهم بأهمية تبادل الخبرات والمعارف مع ضيوف الكويت.

وقال إن التعليم الفني والتدريب المهني إصبح يشكل ركنا مهما وأساسيا في تنمية الاقتصاد الوطني حيث أولت حكومات العالم الاهتمام الواسع في جعل هذا النوع من التعليم قاعدة أساسية تسير عليها خطط وأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فنهضة الأمم وتقدمها منذ القدم كانت مبنية على العمل الفني والحرفي إذ أصبحت الكثير من الدول متقدمة بفضل ذلك النوع من التعليم الذي ركز في طياته على العمل الفكري والواقعي.

وأشار إلى الدعم المستمر من الحكومة للتعليم التطبيقي لأهميته في تحقيق الأهداف الاستراتيجية لخطط التنمية والنهوض بالمشروعات الصغيرة لمعالجة عزوف الشباب الكويتي عنها كمحاولة لزيادة التنوع في موارد الدخل القومي وإيجاد قاعدة صناعية حرفية توازي مجالات العمل الأخرى وذلك لن يحققه إلا وجود تعليم فني وتدريب مهني مميز.

وتابع أن عالمنا العربي يحتاج إلى التركيز في إعداد الخطط اللازمة لتحقيق تلك الرغبات التي تنادي بها كافة الحكومات ولقاؤنا اليوم نسعى من خلاله إلى تبادل الخبرات والمعارف والعقبات المشتركة التي تعيق من تحقيق التنمية المطلوبة ورفع معدل نمو الاقتصاد الوطني ليكون مواكبا للنمو الاقتصادي العالمي منوها بأن الفكر المشترك بين أبناء الوطن العربي هو فكر واحد في التعليم الفني والتدريب المهني والطموحات في التنمية هي واحدة والعقبات أيضا مشتركة فما نتفق عليه جميعا هو القضاء على مشكلة البطالة وترسيخ مبدأ أن التعليم الفني هو الطريق الصحيح نحو تحقيق التنمية الاقتصادية والاستثمار الوطني والبشري المطلوب.

الأثري: التدريب ركن مهم وأساسي في تنمية الاقتصاد وحكومات العالم أولته اهتماماً واسعاً

ممثل «اليونيسكو»: لا بد من إشراك مؤسسات المجتمع المدني في عملية تطوير التعليم

وأكد أن المؤتمر يسلط الضوء الطموحات والعقبات ومواجهة تحديات العصر لتحقيق رؤية واضحة ومطلوبة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال الالتقاء تحت مظلة واحدة هي مظلة المجلس العربي للتعليم الفني والتدريب المهني هذا المجلس الذي تؤمن جميعا بأهمية إنشائه ودوره في تبادل الخبرات والمعارف وإيجاد الحلول المناسبة للمشكلات التي تواجهها كل دولة على حدة لتحقيق رؤية بلداننا في التنمية والنهوض من خلال تعليم فني وتدريب مهني واعتباره جزء أساسي مكمل لحياة اقتصادية عالمية وتحسين وضع المجتمعات ورفع مستواها واعدا بالسعي لتحقيق توصيات ومقترحات المؤتمر وتحويلها الى واقع فعلي يساهم في رقي وتقدم البلاد العربية .

من جهته قال الامين العام المساعد لمجلس التعاون الخليجي عبدالله الهاشمي ان المتابع لقرارات المجلس الاعلى يترك ما حظي به التعليم الفني والتدريب المهني من قادة دول مجلس التعاون والاهتمام بموضوع المساواه بين ابناؤنا في القبول والمعامله بمؤسسات التعليم الفني والتدرب المحلي وذلك ضمن اطار تفعيل مسارات السوق الخليجيه المشتركه وبمتابعة من قبل الامانة العامة الامر الذي دعا دول مجلس التعاون للاهتمام بتطوير انظمة التعليم الفني والتدريب المهني من حيث السياسات والاهداف والبنية المؤسسية والبرامج وطرق واساليب التعليم والتدريب وغيرها من الانظمة والتشريعات ذات العلاقة وذلك لسد الفجوة بالعمل التقني والتدريب المهني بين متطلبات سوق العمل ومخرجات المدارس الفنية ومراكز ومعاهد التدريب المهني علما بان الدول الاعضاء لا تزال تحتاج الى بذل مزيد من الجهد لتحسين نوعية مخرجات التعليم الفني والتدريب المهني ومستويات المهارة المهنية حتى تواكب المستويات العالميه وتلبي احتياجات سوق العمل من المهن والتخصصات الجديدة وتساهم في زياده قابليه التشغيل لخريجي المعاهد والمدارس الفنية ومراكز التدريب المهني الامر الذي سيؤدي الى خفض نسبة البطالة بين هذه الفئة ويزيد من دورها في تلبيه الاحتياجات المطلوبة لتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

بدوره، قال ممثل اليونيسكو الدكتور سليمان عواد سليمان ان اختيار تحديات الحاضر وافاق المستقبل كعنوان للمؤتمر يتوافق مع توجهات منظمة اليونسكو والاستراتيجية متسوطة الامد للتعليم والتدريب التقني والمهني «20152010 » حيث تركز هذه الاستراتيجية على ثلاث مجالات رئيسية ، إسداء المشورة بشأن السياسات العامة وبناء القدرات ، وتوضيح المفاهيم وتحسين عملية الرصد والتقويم ، والعمل كمركز لتبادل المعلومات وتيسير المناقشة العالمية بشأن التعليم التدريب التقني والمهني .

وقال: يتضمن برنامج المؤتمر التعليم الفني والتدريب المهني الاول اربعة محاور ، البرامج التدريبية ، ودور اعضاء هيئة التدريب والتدريس في تنمية الموارد المالية الذاتية للمؤسسات التعليمية والتدريبية ، والطرق الحديثه في تنفيذ البرامج التدريبية ، وعلاقة مؤسسات التدريب بسوق العمل وخدمته في الاحتياجات المطلوبة للتطوير ، وترتبط هذه المحاور بتحقيق الجودة والنوعية في برامج التعليم والتدريب وأود التأكيد على محتويات التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع 2012 بعنوان الشباب والمهارات تسخير التعليم لمقتضيات العمل .

واضاف ان اليونيسكو قامت بتنظيم المؤتمر الدولي الثالث حول التعليم والتدريب التقني والمهني بالتعاون مع وزارة التربية الوطنية في جمهورية الصين الشعبية والذي شاركت في اعماله جميع الدول العربية وشملت توصيات المؤتمر الموضعات التالية ، تعزيز فعالية التعليم والتدريب التقني والمهني ، وتوسيع نطاق الانتفاع بالتعليم والتدريب وتحسين النوعية والمساواة بين الجنسين ، وتكييف المؤهلات والمسارات ، وتحسين الاعتماد على الادلة «الاتفاقيات والمعايير الدولية»، وتعزيز الحوكمة وتوسيع نطاق الشراكات ، وزيادة الاستثمار وتنويع مصادر التمويل ، والاعلام والنشر .

وقال ان من هذا المنطق تضمنت اوراق عمل شبكة يونيفك التركيز على الخبرات والممارسات الواعدة، وتحديد آليات التعاون في القضايا المعاصرة مثل استراتيجيات تطوير المهارات والمقاربات الناجحة والجديدة وتنمية المهارات للشباب والتعليم للريادة في المنطقة العربية، ويقوم مكتب اليونسكو الاقليمي في بيروت بالتعاون مع المركز الدولي للتعليم والتدريب التقني والمهني بإستكمال عدد من الملفات الوطنية والتقارير الاقليمية تمهيدا لعرضها في المنتدى الدولي الذي يجري الاعداد له في الربع الاخير من هذا العام.

واضاف ان اليونيسكو على اشراك مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الدولية والجمعيات غير الحكومية في تطوير برامج التعليم والتدريب التقني والمهني ، وزيادة ارتباطها بالقطاعات الاقتصادية ومجالات العمل والتوظيف وذلك لمواجهة التحديات المعاصرة، واتخاذ ما يلزم من تدابير لتنفيذ برامج التعليم والتدريب التقني والمهني والتي تتميز بالجودة والكفاءة وتلبي احتياجات سوق العمل، وتركز على تطوير المهارات لدى الشباب رجال ونساء ويعتبر هذا المؤتمر منبرا لتبادل الخبرات والممارسات الواعدة بين المشاركين والمشاركات، ومجالا لتعزيز الشراكات بين مركز وشبكات يونيفوك في المنطقة العربية وبشكل خاص فعاليات المعرض الفني وورش العمل المتخصصة في برنامج المؤتمر.

أكدت أن مساهماتها تأتي دائماً في الوقت «المناسب والحرج»

مسؤولة أممية: مساعدات الكويت تمكن منظمة العمل الدولية من تعزيز دعمها للمنظمات الفلسطينية

جنيف - «كونا»: قالت المديرة الإقليمية للدول العربية في منظمة العمل الدولية ندى الناشف هنا اليوم ان دعم دولة الكويت لبرامج منظمة العمل الدولية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بلغ نصف مليون دولار هذا العام.

وقالت الناشف في تصريح لـ «كونا» عقب لقائها مندوب دولة الكويت الدائم لدى الامم المتحدة السفير جمال الغنيم بمقر الوفد هنا ان المساهمات الكويتية تأتي في الوقت «المناسب والحرج».

وأضافت ان تلك المساعدات تضمن استدامة اول برنامج للعمل اللائق تنفذه منظمة العمل الدولية في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ العام الماضي كما تمكن المنظمة من تعزيز دعمها التقني للهيئات الفلسطينية المعنية بالتعديل الجديد لبرنامج العمل اللائق.

وأوضحت ان هذا البرنامج يدعم عملية تعزيز فرص العمل وحقوق العمال وتوسيع تغطية الضمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية لهم.

ولفتت الناشف الى ان الدعم المالي الكويتي يساعد في تنشيط «الصندوق الفلسطيني للتشغيل» والحماية الاجتماعية وبدء تنفيذ برنامج ريادة الأعمال الوطني وبناء قدرات المهارات في قطاع غزة بهدف المساعدة في اعادة اعمار القطاع وانعاش الحالة الاقتصادية فضلا عن تحسين هيكل العلاقات الصناعية.

وقالت ان المنحة الكويتية الاخيرة تجعل مجموع التبرعات المكرسة لتعزيز العمل اللائق والعدالة الاجتماعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة تصل الى ثلاثة ملايين دولار منذ عام 2009.

وأضافت ان برامج العمل اللائق هي الوسيلة الرئيسية لتقديم الدعم لهيئات منظمة العمل الدولية من أجل خلق فرص عمل وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية وتعزيز الحوار الاجتماعي وضمان الحقوق في العمل. من جانبه قال السفير جمال الغنيم ل«كونا» ان الدعم الكويتي يأتي في سياق جهود الكويت في دعم الشعب الفلسطيني وسياسة الدولة في التعامل مع المشكلات التي يعاني منها الاشقاء الفلسطينيون بسبب الاحتلال والتي افضت الى تفشي البطالة بين شرائح مجتمعية هامة.

وأضاف ان هذه المساهمة تعتبر المساهمة الوحيدة التي تقدمها دولة عربية لتمويل برامج منظمة العمل الدولية في الاراضي الفلسطينية المحتلة وذلك نظرا لاهمية برامجها في التعامل مع المشكلات الملحة التي يمر بها سوق العمل الفلسطيني بسبب الاحتلال الاسرائيلي.

ندى الناشف مستقبلة السفير جمال الغنيم

«الحقوق» شاركت بمؤتمر الملكية الفكرية والتنمية الاقتصادية

نظمت وزارة التجارة والصناعة بالتعاون مع كلية الحقوق جامعة الكويت مؤتمرا بعنوان «الملكية الفكرية والتنمية الاقتصادية» حيث قال عميد كلية الحقوق في جامعة الكويت د.جمال النكاس أن موضوع تنظيم وحماية الملكية الفكرية يعد من اهم الموضوعات التي ترتبط بثورة المعلوماتية وبتكنولوجيا المعلومات.

وبين النكاس أن هناك حاجة لتطوير المعالجة التشريعية في شأن تنظيم وحماية الملكية الفكرية منذ زمن ليس بقصير، مشيرا الى أن هذا المؤتمر سيكون لتبادل الأفكار وعرض التجارب والحلول لترسيخ قواعد التعاون ما بين دول مجلس التعاون في هذا الخصوص وفيه فائدة لجميع الدول، حيث ترأس العميد المساعد للشؤون العلمية في كلية الحقوق الأستاذ الدكتور فايز الظفيري جلسة محور التشريعات الخاصة بالملكية الفكرية في دولة الكويت ودول مجلس التعاون.

كما تم استعراض مجموعة من البحوث المتخصصة في مجال الملكية الفكرية وطرق حمايتها وكان لكلية الحقوق المساهمة الكبرى في استعراض القوانين المحلية والاتفاقات الدولية في هذا الشأن مما شكل نقطة انطلاق جديدة في مفاهيم الحماية المتعلقة في هذا المجال.

وتحدث د.محمد بوزبر عن حماية العلامات التجارية في القانون الكويتي، كما تحدث الدكتور عبدالسلام العنزي عن حماية حقوق المؤلف في تشريعات الخليجية واتفاقية الوايبو، مشيرا ان المنظمة أعربت منتجي برامج الكمبيوتر في الشرق الأوسط دول الخليج قبل الانضمام الى منظمة التجارة العالمية من الأقاليم التي تنتشر بها تقليد وتزييف برامج الكمبيوتر وعدم الاحترام لحقوق المؤلف كما أن دول الخليج في هذه الفترة وضعت على قائمة المباحظة الامريكية في المادة 301 في قانون التجارة الخارجي الأمريكي لعام 1974 والذي كان يعتبر دول الخليج من الدول الأكثر انتهاكا لحقوق المؤلف ولكن بعد الانضمام الاتفاقيات الدولية لعام 1995 وتبني قوانين جديدة لعام 2000 بدأ دول الخليج العربية تحتل مراكز متقدمة في التصنيف العالمي.